توظيف الإعلام في تحقيق الأمن اللغوي واللساني في الجزائر دراسة في نظريتي الأطر الإعلامية وترتيب الأولويـــــــات

الباحثة ضربان مريم*
meridora.space@yahoo.com
عضو مخبر حقوق الانسان
بجامعة الجزائر3

ملخص البحث

إن الثورة الابستيمولوجية التي أحدثها تطور مفهوم الأمن من خلال إسهامات "باري بوزان "barry buzan"، في توسيع أبعاده الخمس : الاقتصادية، العسكرية، المجتمعية، البيئية والسياسية، وكذا البعدين المعلوماتي والانساني الصادرين في أعقاب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتطور **(UNDP)**، قد وسعت قطاعات أمنية فرعية منها **الأمن الهوياتي، الأمن القيمي، الأمن اللغوي، الفكري والألسني**، وهي النقاشات التي عني بها **الإعلام** على غرار غيره من الفواعل غير الرسمية والرسمية في صناعة **السياسة اللغوية** من خلال خطاباته وأطره الإعلامية، مستعينا بنظرية **"ترتيب الأولويات" ومقاربة الأطر الإعلامية** في إطار ما يسمى **بسيقنة** الفعل الإعلامي.

الكلمات المفتاحية : الإعلام، ترتيب الأولويات، مقاربة الأطر الإعلامية، الأمن اللغوي، الأمن الهوياتي، الهوية الثقافية، السياسة اللغوية، السيقنة، الرأسمال الرمزي .

Abstract

This research paper aims to highlight the paradigm that security studies had known recently, due to the academic debates which are presented by Bari Buzan's approach with the five dimensions of security also the information and human security. The societal security led to the new sub-security concepts as the identity, and linguistic security. which were discussed by media as a non-official and official actors to contribute the manufacture of language policy, according to the media discourses, and editorial lines , using the agenda setting theory .

* باحثة بمرحلة الدكتوراه بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، عضو بمخبر حقوق الإنسان، عضو مخبر حقوق الإنسان، جامعة الجزائر03.

key words *: Media, agenda setting , media frameworks approach , linguistic security, identity security, cultural identity, language policy, Contextualization(Systems) , symbolic capital .*

مقـــــدمة :

تتسم الجزائر بخصوصية لغوية وألسنية تتمظهر في اللهجات المدسترة وغير المدسترة، والتي يتم توظيفها عادة كتهديد أمني لغوي، في ظل تداعيات العولمة في إقحام **النموذج الواحد** مثلما تصطلح عليه المدرسة النقدية **بالصناعة الثقافية**، مما جعلها تؤثر على أمنها الثقافي والاجتماعي في التوظيف الإيديولوجي لعناصر الهوية في معنى الانقسام بدل الاجتماع والاتحاد، خاصة وأن اللغة تعد إحدى أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة القومية لأي دولة كانت، ومن بينها الجزائر، وعليه من واجب الإعلام **القيمي والأخلاقي** هو التصدي للدفاع عن الهوية الواحدة من خلال مضامينه وتعبئته الإعلامية وحملاته الاتصالية التحسيسية وهنا يتجلى دوره كفاعل غير رسمي في صناعة السياسة اللغوية في الجزائر على صعيد تداولي . ومنه نطرح الإشكالية الآتية :

*** كيف يتم توظيف نظرية ترتيب الأولويات ومقاربة الأطر الإعلامية في تحقيق الأمن اللغوي واللساني في الجزائر ؟**

ومنه نطرح التساؤلات الآتية :

- ما هي المسؤولية الأخلاقية لتوظيف اللغات الرسمية في المضامين الثقافية في الجزائر إعلاميا ؟

- ما هي الميكانيزمات الإعلامية المناسبة شكلا ومحتوى لتحقيق الأمن اللغوي والتراث اللساني ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وتساؤلاتها قسمنا المداخلة إلى المحاور الآتية :

- **تحديد المفاهيم المتعلقة بالأمن اللغوي والهوياتي وعلاقتها بالسياسة اللغوية.**
- **علاقة اللغة بالهوية والمسألة اللغوية في الجزائر.**
- **نظرية ترتيب الأولويات ومقاربة الأطر الإعلامية وآليات توظيفها.**
- **الإطار القانوني الإعلامي لـ2014 وعلاقته بالمسألة اللغوية.**

- **تحليل إمبريقي لنشرة التلفزيون الجزائري من خلال تقنية تحليل المحتوى لنشرات الثامنة في التلفزيون الجزائري.**

تحديد المفاهيم المتعلقة بالأمن اللغوي والهوياتي وعلاقتها بالسياسة اللغوية:

إن محاولة التأصيل للبراديغم الأمني في استخراج حصريته من التأصيل الاستراتيجي القائم على المقاربة التقليصية الواقعية، إلى الآليات "اللينة " الناعمة القائمة على مقاربة توسيع حقل القطاعات الثلاث " sector – actor – factor " القطاع العامل والفاعل وحتى العملية، من خلال إسهامات "باري بوزان " barry" buzan، في أبعاد الأمن الخمس : الاقتصادية، العسكرية، المجتمعية، البيئية والسياسية، ليقدم كل من " محبوب الحق" و" روبرت ماكنمارا" في أعقاب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتطور **(*UNDP*)** البعدين المعلوماتي والإنساني، قد مكنت إبستيمولوجيا من تعداد قطاعات أمنية فرعية منها ما تدرج عن الأمن المجتمعي، الذي أدى بدوره إلى **الأمن الهوياتي الأمن القيمي، الأمن اللغوي، الفكري والألسني**، على غرار مسايرة الحقل الدبلوماسي للفروع الأمنية الفرعية كمشهد علمي تشهده الدراسات الإستراتيجية والأمنية .

ذلك أن محاولة ربط الأمن بالتمنية – في **إطار المقاربة التوسيعية للأمن** - مثلما ذهب إليه "روبرت ماكنامرا" *Robert McNamara*، من خلال كتابه "جوهر الأمن" معرفا الأمن " هو التمنية بكافة أبعادها وبدونها لا يمكن أن يوجد أمن"، وهذا يعني أن الأمن معناه **التمنية** وليس القوة العسكرية، *[1]، كما أسهم المهتمون بالدراسات الأمنية والاستراتيجية في العالم العربي بوضع تعريفات متعددة لمفهوم الأمن، باعتباره إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دوافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي[2]، حيث ترجع صعوبة دراسة الظاهرة الأمنية إلى تفرعها لعدة عوامل، وكذا طبيعة التحول والتغيير الذي يطرأ عليها وفاعل الظاهرة الأمنية بما يسمى بـ العوامل المنهجية البحثية.[3] research methodological aspects.

إن الأمن الإنساني باعتباره التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، الذي حدده تقرير الأمم المتحدة للتمنية البشرية عام 1994 مع قائمة التهديدات التي تهدد الأمن البشري في إطار سبع فئات رئيسية هي الأمن الاقتصادي ويشمل " الحماية من الفقر"، الأمن الغذائي ويضم قدرة الأفراد للوصول إلى الطعام الآمن، الأمن الصحي وفيه "

الحماية من الأمراض، الأمن البيئي ومنه " الحماية من التلوث ونفاذ الموارد، في حين يشمل الأمن الشخصي " الحماية من الاضطهاد، والتعذيب والحروب"، ليضم **أمن المجتمع المحلي**" الهوية والبقاء الثقافي " وفي الأخير نجد الأمن السياسي الساعي إلى " الحماية من الاضطهاد السياسي[4].

ويعنى **الأمن المجتمعي** بالحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي، ويمكن أن تشكل الدولة فيه وسيلة لحفظ قيم المجتمع، ثقافته، لغته وهويته، كما أن بقاءه لا يعتمد على السيادة أو السلامة الإقليمية للدولة، بل بقاؤه هي **مسألة هوية**، هاته الأخيرة تمثل القيمة التي يجب أن تتم حمايتها[5]، كما هو "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، فهو يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور للأطر التقليدية **للغة**، الثقافة، الجمعيات، الدين، الهوية والأعراف الوطنية، كما يهتم بقضايا المجتمعات المهددة في **هوياتها**[6].

في حين يقصد **بالأمن اللغوي**:" استقرار **اللغة** على نحوٍ صحيح سليم بعيدة عن كل ما يُهدِّدها، ويعبَث بها، ويَهبط بمُستواها، ويكون ذلك بإتباع وسائل وقائية جادَّة تضمَن لها حياتها وبقاءها ونقاءها"[7]. كما يضم الأمن اللغوي آليات الحفاظ على اللغة من التفكك التدريجي الذي ينخر اللغة القومية بإقحام الحرف اللاتيني والعامية بدل الفصحى التي تؤدي إلى التهاوي الذاتي وطمس الثقافة من باب اللغة،[8] كما يضم **الأمن اللغوي**، آليات التنوع اللغوي عدم احتكار لغة دون أخرى في إطار اتفاقية التنوع اللغوي والثقافي الذي تبنته اتفاقية "اليونيسكو" حول تنوع أشكال التعبير الثقافي منذ 2005 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2007، في الفقرة 14 من الديباجة التي تقر" أن التنوع اللغوي هو عنصر أساسي من عناصر التنوع الثقافي"، في حين يشكل **الأمن اللساني** : جل الأطياف اللسانية التي قد تضمها اللغة الأم جينيا، حال تامازيغت التي تضم الطيف الشلحي والشاوي وغيرها، والتي اعترف المشرع الجزائري بلفظها تفرقة بين اللسان واللغة .

كما نصت المادة الثامنة **لإعلان المبادئ " بناء مجتمع المعلومات – تحد عالمي في الألفية الجديدة"**، الصادر عن مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، على ضرورة أن يقوم هذا الأخير على احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان، وإلى إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء

المحتوى **بلغات** وأنساق متعددة، وأن الجدل حول ضرورة المحافظة على **التنوع الثقافي واللغوي**، في وجه عولمة الإعلام والثقافة وسيطرة وسائل الإعلام العالمية ليس موضوعا جديدا، ولكن الانترنت قد أعاد إلى صدارة الاهتمامات كما أعاد نقاشات أخرى إلى الواجهة " تجديد الديمقراطية، وسائل الإعلام والتنمية .... "[9].

أما الأمن الهوياتي فهو تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع، وتبعا لذلك فإنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، فهو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في مجتمع ما، وتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الهوياتي عن طريق الغزو الفكري والاغتراب والتخريب التي تعمل عليها أشكال العولمة[10] والصناعات الثقافية المنمطة.

ولعل جذور هذا الجدل تعود إلى مدرسة فرانكفورت التي وضع منظروها منذ الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي مفهوم " **الهيمنة الثقافية** "، التي تمارسها القوى الإمبريالية عن طريق الصناعات الثقافية ومن بينها وسائل الإعلام العالمية، وقد وجدت هذه التنظيرات صدى واسعا لها في السبعينات من القرن العشرين في نطاق الجدل الدولي حول " **النظام الإعلامي الدولي الجديد** "[11].

وقد طرحت **القطيعة** الكونية للأنترنت مخاطر تكريس هيمنة النمط الثقافي واللغوي السائد، خوفا من عولمة المحتويات التي تخشاها الدول النامية، من القضاء على تنوع الثقافات المحلية وانقراض **"الثقافات الهشة"** وثقافات المجموعات الصغيرة والتخوف من التركيز على الطبيعة الثقافية ذات التوجهات الدينية التي قد تؤدي إلى تصادم عنيف، مثلها مثل المحتويات الإباحية التي تهدد القيم الأخلاقية والتقليدية للمجتمعات المحافظة .

وقد تحدث التقرير العالمي حول الاتصال عن مخاطر "**الوحدانية اللغوية l'uniformisation luinguistique** "، بسبب سيطرة اللغة الانجليزية على محتوى الانترنت لخلفية تاريخية تعود إلى نشأة الوسيلة في ذاك السياق، ذلك أن اللغة الانجليزية تعكس توازن القوى السياسي والثقافي والاقتصادي، ذلك أن الوحدانية اللغوية تشكل خطرا على الوحدانية الثقافية، خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية التي تتسم بخصوصية السيطرة الجماهيرية " الإعلام"، على عكس الفضاءات السيبرانية الاتصالية " التي تتسم بخصوصية تفاعلية تشاركية تسير وفق

منطق سوق المعلومة، ومدى الالتزام الثقافي في تكريس المحتوى الثقافي وتفعليه على الشبكة ومن هذا الطرح تتجلى علاقة صناعة المحتوى بمسألة التنوع الثقافي واللغوي كبديل عن هيمنة نموذج واحد[12].

وفي محاولة إيجاد **العلاقة الارتباطية بين** الأمنين الهوياتي واللغوي **بالسياسة اللغوية**، ومن خلال رصد أبعاد كل مفهوم تتجلى حلقة الربط في "سيقنة" *(Systems Contextualization)[13] الغاية الأمنية من خلال السياسة اللغوية كوسيلة، "الوظيفة الاجتماعية للغة، ذلك أن نجاح التخطيط إليها بمجمل استراتيجيات التخطيط، وإشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صناعتها من شأنه أن يحقق الأمن اللغوي واللساني، الذي هو جزئية في إطار المجال الرمزي للهوية التي تحتاج إلى وحدات وعناصر لتكون رأسمالها الرمزي مثل " اللغة الثقافة الدين وغيرها، خاصة إذا اشتملت الوحدة الوطنية الواحدة على أكثر من لغة وأكثر من لسان تداولي في إطار اللغة الأم جينيا، ولأن السياسة اللغوية مثلها مثل بقية السياسات المائية والأمنية تندرج في إطار **السياسة العامة** كعملية تجسد التفاعلات الحاصلة بين مختلف **الفواعل الرسمية وغير الرسمية**، في ظل تخصيص الموارد والهيئات الإجراءات الشرعية والفعالة الضرورية لذلك[14]. والفواعل الرسمية هي الهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالأجهزة الإدارية وتدخلها المباشر وغير المباشر، والفواعل غير الرسمية ومنها الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الرأي العام، المؤسسة العسكرية، المواطن، الهيئات الاستشارية، **المجتمع المدني والإعلام**[15].

تأصيل السياسة اللغوية، الأمن اللغوي وازدواجية اللغة وثنائيتها :

تعرف السياسة اللغوية **language policy** بتلك الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبط إيقاعه، وأشهر هذه الأجراءات وأقواها سنً المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع، وهذه المواد الدستورية والتشريعية بمثابة الموجه لحركة التخطيط اللغوي في البلاد، وما يقتضيه من رسم وتنفيذ يسعى لإحداث تغيير في بنية اللغة ومنزلتها، أو في طريقة تعليمها، وهو مجال يهتم بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ لأجل ذلك يمكن أن يقال إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي[16]* يجب أن يقعا بحكم

طبيعة موضوعهما في صلب الاهتمامات العلمية للسانيات الاجتماعية، وإن كانا من الناحية الإجرائية يمثلان وجهًا أساسيًا من أوجه" السياسة العامة "للدولة" .

إن التأمل في اللسانيات الاجتماعية بمجالاتها المختلفة (الازدواجية اللغوية وثنائية اللغوية والتعددية اللغوية وحقوق الأقليات اللغوية، وموضوع الهوية.. إلخ، يعد مجال دراسة وبحث للسياسة اللغوية والتخطيط اللغويً، اللذين يسعيان إلى تأطير المشهد اللغوي في المجتمعات تأطيرًا سياسيًا وقانونيًا، وترتيب التنوعات اللغوية وتنظيمها، ومعالجة المشكلات اللغوية واقتراح الحلول وانتقاؤها وفق مزيج من المعايير يتقاطع فيها العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع[17]. هي أيضا تحديد الاختيارات اللغوية وتنظيم المشهد اللغوي من الناحية الرسمية المعلنة الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجموع الأعمال التي تهدف إلى ضبط وضمان منزلة ما للغة أو عدة لغات[18]. أما **التخطيط اللغوي language planning فهو** تغيير متعمد في اللغة، أي أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها أو وظائفها أو كليهما، ويتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، ويتصف بصياغة البدائل وتقييمها لحل مشكلات اللغة وتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية[19].

كما ارتبط بعدة اصطلاحات مثل الهندسة اللغوية L'ingénierie Linguistique'، التمنية اللغوية Développement Linguistique، التنظيم اللغوي Organisation Linguistique، التهيئة اللغوية Aménagement Linguistique'، التقييس Normalisation[20].

ويضاف لكل ما سبق أن التخطيط اللغوي يهتم بمجالي الترجمة والتعريب، كونهما من أسباب غنى اللغة، والمساهمة في دفع الدخيل عنها، كما يهتم التخطيط بالحقوق اللغوية للأفراد والأقليات والجماعات، والعلاقة بين اللّغة والهوية، إلى غير ذلك من الاهتمامات التي تستحدث كل يوم[21].

ويوصف الدكتور محمد العربي ولد خليفة في المسألة اللغوية في الجزائر متلازمة ازدواجية اللغة وثنائيتها، باعتبار أن الغرض من السياسة التعريبية في النظام التربوي كان قائما على تعويض اللغة الفرنسية باللغة العربية، أما الازدواجية فقائمة على نقل الفرد من الحالة السيكولوجية إلى الحالة الثقافية الاجتماعية التي تقوم على ترميز لغوي ثنائي[22]، حيث يحيل مصطلح الازدواجية اللغوية **Diglossia** إلى وجود تنوعين لغويين في عشيرة لغوية ما، لكل منهما دور في مجال السلوك اللساني لغة مستوى

أعلى، يرمز له" أع" لغة الأدب والكتابة والتربية والدين، لغة التداول" **أد** "مستوى أدنى، لغة التداول اليومي، على أن يكون التنوعان متعالقين جينيًا[23]. ونعني **بالثنائية اللغوية La diglossie -تيار بحثي ثاني** - في الوطن العربي أن يتكلم الناس في البلد لغتين الأولى العربية التي ستخدم في المجالات الرسمية كالحياة والتعليم والإعلام والبرلمان وكتابة القوانين .والثانية لغة محلية(**غير عربية**) تستخدمها مجموعة من المواطنين للتواصل فيما بينها، بينما تستخدم اللغة السائدة للتواصل مع الآخرين، حيث اختلف اللسانيون حول مفهوم مصطلح **الازدواج اللغوي Le bilinguisme** فبعضهم يطلقه على وجود مستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أي لغة للحديث وأخرى للعلم والأدب والثقافة والفكر، وبعضهم يطلقه على وجود لغتين مختلفتين**(قومية وأجنبية)** عند فرد أو جماعة ما في آن واحد، أي إنه ومصطلح**(الثنائية)** يتبادلان الموقع عند الباحثين، وأفضل إطلاق مصطلح **الازدواج اللغوي** على المفهوم الأول لأنه أشيع بين الباحثين ولأن المعجم يدعم هذا[24]. ولكن في حالتنا – في الجزائر – تقوم دستوريا على ثنائية لغوية هي العربية والأمازيغية[25]. حيث تنص المادة الرابعة من التعديل الدستوري 2016 على أن " **تامازيغت** هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني " . ويطرح الإشكال اللغوي ألسنيا لما تكون هناك جماعات تشترك في لسان واحد، ولكنها تعتبر نفسها اجتماعيا وسياسيا مختلفة أي لا تشعر بروابط الوحدة والانتماء لكيان واحد، وهنا تقدم نموذجا معقدا بسبب التفاضل العاطفي ين الألسن واستحالة وجود تساوي تام ين اللسانين في المجتمعات الثنائية للغة وتحديد العوامل التي تضفي المكانة على لغة دون أخرى ومسألة اللهجات في اللغة الواحدة كما هو الشأن في اللغة العربية [26].

- **علاقة اللغة بالهوية والمسألة اللغوية في الجزائر من التأصيل العلمي إلى الدسترة:**

لقد عرفت الجزائر أزمة في عناصر الهوية تتجلى في المشروع السياسي الجزائري، مما جعلها تؤثر على أمنها الثقافي والاجتماعي، ذلك أن الأطياف السياسية في الجزائر توظف عناصر الهوية في معنى الانقسام بدل الاجتماع والاتحاد خاصة وأن اللغة تعد إحدى أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة القومية لأي دولة كانت، والجزائر، تتسم بخصوصية قانونية لغوية تجلت عند صدور قانون 05-91 سنة

1991 حول تعميم استخدام اللغة العربية، والذي اعتبر شكلا من أشكال العنصرية وهجوما على تنوع النسيج الثقافي في الجزائر، وضد حقوق المواطن في التعبير عن نفسه باللغة التي يختارها والأسلوب الذي يفضله، ولما اعتبرت اللغة العربية أساس السياسة اللغوية الثقافية وقعت سلسلة من الأحداث تمظهرت في شكل مظاهرات تنادي بتمسك الأمازيغ بهويتهم إلى أن صادق البرلمان الجزائري على أن **الأمازيغية هي لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية والذي ترجم في المادة الأولى من القانون رقم 02-03 الصادر في أفريل 2002**[27]. وعليه ومن خلال دسترة التنوع اللغوي في الجزائر وإضافة إلى المتكلمين باللغة العربية والأمازيغية تضم الجزائر نظرا لخصوصيتها الحضارية تنوعا لغويا ولسانيا يجمع بين الأمازيغية بمختلف أطيافها اللسانية " الشلحية، المزابية، الشاوية " والترقية، حيث أن المسالة اللغوية في الجزائر تبقى محصورة في الخلط بين اللغة الفرنسية والفرانكوفونية، والخلط بين التعريب واللغة الجزائرية، وأخيرا الخلط ين التعريب والأسلمة[28]. ومنه يشكل هذا الاختلاف الاستناد الإعلامي والاتصالي في تفسير إيقونات ومؤشرات **الصور النمطية** للمشهد الجزائري **لغويا** بين المعرب والمفرنس والقبائلي وعلاقة الربط بين التعريب والإسلام السياسي المتطرف من أجل المحاصرة الإعلامية للشأن الجزائري.[29]

ويطرح ذات النقاش على الصعيد المغربي حيث اعتمد الدستور المغربي على مصفوفة لغوية ترتكز على أربعة مستويات: مستوى رسمي (الأمازيغية والعربية) ومستوى وطني (الأمازيغية المغربية والعربية المغربية) ومستوى ترابي محلي (تاشلحيت والعروبية والريفية والجبلية وتامازيغت والحسانية والمدينية) ومستوى دولي (اللغات الأجنبية) . والتي ناقشها الدكتور "أحمد بوكوس" في كتابه الموسوم "**السياسة اللغوية ورهانات السوق اللغوية** "، متناولا **للسياسة اللغوية على اعتبار أن الواقع اللغوي المغربي أصبح ساحة تجاذب ونزوعات ثلاثية الأقطاب: القطب العربي بجميع تلويناته، والقطب الأمازيغي بجميع أطيافه، والقطب الفرانكوفوني بتمثلاته المهيمنة، والقطب الأنكلوفوني ببعده العولمي، مع تراجع القطب الإسبانوفوني.** وهنا تكمن القدرة على المزاوجة بين جانبين متنافرين، جانب مادي تفعيلي يهم السياسة والتهيئة اللغوية، وجانب رمزي يسائل السياسة الهوياتية للدولة؛ لأن الجانبين في تنافرهما يحيلان على وضعية سياسية لغوية (Glottopolitique)تتداخل فيها الصفات الاعتبارية للغات والخطاب السياسي والأيديولوجي حول اللغات وتدابير

تهيئة اللغات[30]. ولعل التأصيل التاريخي لإشكالية اللغة بدأ من التصور الذي تبناه علماء الأحزاب الجزائرية قبيل الثورة، " مصالي الحاج " الذي اعتبر مسألة الهوية مسألة نظرية ليست واقعية وأنها تخص النخب باعتبار أن الهوية الجزائرية قائمة بذاتها، وهو التصور الذي ادخلها في صراع وانشقاق لأنه واجه المسألة البربرية أو الأمازيغية التي نادت بالجزائر الجزائرية في مقابل الجزائر العربية عام 1949[31].

- علاقة اللغة بالهوية في الفضاء العمومي" الهوية المعيارية" وولادة الإيديولوجيا اللغوية:

لاحظ "**هابرماس يورغن**" طبيعة العلاقة بين اللغة والهوية من خلال التحولات الألسنية والنقاشات السائدة بين المدرسة التوليدية والوظيفية والتصور الفلسفي للغة من خلال التحول التداولي من لكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية، التي أسقطت على المجال الاجتماعي من خلال متغير الهوية كإحداثية يتمحور حولها الحراك السوسيولوجي والمجال الثقافي، خصوصا وأن الأمر يتعلق اليوم بتراجع القيم وكل ما هو "ايتيقي- أخلاقي" أمام المردودية الاقتصادية التي تحكم السوق والعولمة، وببعديها المعرفي والتواصلي ليحل البينثقافي محل الخصوصية والثقافة المحلية، والتي شكلت هاجسا فكريا سرع من إعادة البحث في الجغرافيا السياسية الجديدة والبحث عن مواطنة جديدة. وهنا تولدت **الهوية المعيارية** كرؤية أكثر فهما للواقع المعيشي، انتقلت من الطابع الاختزالي الميتافيزيقي إلى طابع كوني يشجع علاقة التضايف بين الهويات لتكشف عن بعد علائقي سوسيولوجي[32].

هذا وتشكل الهوية حالة جدل **في الأدب السياسي**، كمسألة عرفت انتعاشها بعد حالة الانعتاق من الأنظمة الشمولية وكشكل من أشكال الاستقلالية والخصوصية تمنحها كيانها الخاص بها بعيدا عن تهميش الهويات الفرعية والجزئية التي كانت وراء العديد من الأزمات والحروب من خلال **العداء، الاستصغار، الاستعلاء والفوقية**، على شكل إبادات وتهجير قسري تارة بحجة الحفاظ على الهوية التي يراد اختراقها ولاسيما الهويات الكبرى وتارة بزعم تحقيق الهوية والتمسك بها، خصوصا الهويات الفرعية التي يراد تذويبها وإخضاعها، ولكن الحديث عن الهوية لا يمكن أخذه بالسرمدية كمتغير ثابت باعتبارها حمولة رمزية من عناصرها ما هو ثابت **كالدين واللغة** ومنها ما يقبل الاستعارة والتأصيل والإضافة والحذف من هويات أخرى لا تّأتي دفعة واحدة وإنما تتراكم من خلال التفاعل وعناصر التأثير القوي سياسيا ثقافيا

واقتصاديا. فالثقافة هنا وعاء يستوعب ويجسد الهوية التي تعبر عن الشعور بالانتماء فالثقافة كتوالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر أيضا ولاسيما إنسانيا من خلال العادات والتقاليد التي تعكس سلوك وحياة الإنسان[33].

لقد ركزت أطروحة محمد العربي ولد خليفة علاقة مسار الأفكار باللسان في الجزائر، باعتبار اللغة وعاء الفكر كنقاش فلسفي، من جهة وكإسقاط سوسيوثقافي من جهة أجرى، حيث تعد دراسة اللغة بوصفها ظاهرة حاسمة في فهم الوعي والحياة الاجتماعية، أحد المظاهر المهمة في تطور الفكر المعاصر فاللغة عبارة عن نظام من العلامات التي تعبر عن الفكرة، **والايديولوجيا** – باعتبارها علم دراسة الأفكار - مستوى من المعنى نعثر عليه في أنواع الخطاب لذا تطرح الايديولوجيا علاقة مع اللغة يغبر عنها شترواس" باللغة هي الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي تبدو اليوم قابلة لدراسة علمية حقا. واللغة بالنسبة للإيديولوجيا أداة أساسية مستخدمة في نقل وإيصال الأفكار وتفسيرها وتعليل أغراضها ومرامها، ذلك أن للإيديولوجيا لغتها الخاصة التي تنتج من خلالها مفاهيمها وتوضح بها هويتها ومنطلقاتها حيث يقول **"ميشال فوكو** " كل محتوى إيديولوجي يجد شكله ولغته وبلاغته الخاصة به إذ أصبح لكل تحول اجتماعي تحول في بلاغته حتى كاد أن يكون قانونا موضوعيا[34] وهنا تمشهد الاصطلاح الجديد **" منظومة الإيديولوجيا اللغوية" التي** أضحت أكثر وقعا على واقع التوجهات العامة للسياسة اللغوية على اعتبار أن الإيديولوجيا اللغوية في الحالة المغربية اعتمدت خطاب شرعنة التعريب[35]. وعلى صعيد ابستيمولوجيا الألسنية واللسانيات أصبح للغة والثقافة دور مركزي بالتماثل مع الحقل الفلسفي، فإن التأثير الواسع للسانيات أنتاج وعيا متزايدا بالدور الذي تلعبه اللغة في عملية البحث ذاتها[36]، هو النقاش الذي ألقى بإرهاصاته على الهوية الوطنية كغاية مواطنية عليا لا يمكن فصلها عن البناء الروحي المتمثل في الهوية.

-الهوية الوطنية الجزائرية وولادة الهوية الامتزاجية:

لقد جاءت الهوية الجزائرية لتمثل نموذجا وطنيا مكتسبا وموروثا نابعا من الثوابت والمتغيرات الطبيعية والتاريخية والبشرية والثقافية التي تتميز بالثبات النسبي والتغير والتطور التدريجي في الوقت ذاته، الهوية النواة الحية للشخصية الفردية والجماعية والعنصر المحرك الذي يسمح للأمة بمتابعة التطور والإبداع مع الاحتفاظ بمكوناتها وميزتها الجماعية. **فحرب الجزائر مثال على أنها حرب هوية** ترفض الفصل

بين الهوية الثقافية والهوية السياسية، والهوية الوطنية الجزائرية نشأت منذ آلاف السنين في الزمان والمكان من خلال انصهار **الحضارات العربية الاسلامية التراث الأمازيغي وأبعاد ثقافة المتوسط** " الإسلام – العروبة - الأمازيغية " لتشمل جميع نواحي الحياة الثقافية الطقوس الدينية، اللباس، الفن بأنواعه وتتميز بقدرتها على استيعاب الآخر دون مساس خصوصيتها الثقافية[37].

يميز جوزيف لابالومبارا J.Lapalombara في هذا السياق بين ين خمسة أنواع للأزمة:

1- أزمة الهوية : وتكون إما للوطن " وحدة الولاء والاولوية، أو الهوية 2- أزمة المشورعية 3- أزمة المشاركة السياسية 4- أزمة التوزيع 5- أزمة الهينة

وتشكل **إشكالية الهوية** في الجزائر محورا رئيسيا في تحديد اختيارات الجزائريين والتي تتسم بالحدة والمزاجية والسلوكية وهي إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية، فقد ساهم التواجد الطويل للاستعمار الفرنسي في سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة بعض الخصوصيات الثقافية اللغوية الحضارية والدينية للمجتمع الجزائري كاحتلال ثقافي وسيادة الثقافة واللغة الفرنسية في التفاعلات اليومية والإدارية واللسانية كل هذا أدى إلى تمظهر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية إزاء ذاتها[38].

أما بخصوص المنظرين لأنواع الهوية فيرون نجاح بعض الهويات في المجتمعات التي تتسم بأكثر من ثقافة ولغة على غرار **الهوية الامتزاجية** التي هي امتزاج الهويات التركيبية métisse بدون أن تصاحبها مظاهر الصراع والتمزق، من خلا آلية **تخوم الهوية** حسب تعبير F.Barth في دراسته les groupes ethniques et leures frontieres أي تعيين حدود الانتماء بين هم ونحن وهي حدود توافقية بين ما تعتبره الجماعة مجال انتمائها وبين ما يسمح به الآخرون لها، ويعتبره الطرفان حدودا اجتماعية ثقافية رمزية قد يكون لها مقابل إقليمي وليس الذي يرسم هذه الحدود هو الاختلاف كما يرى أصحاب المذهب الثقافي قد تتعايش أكثر من مجموعة ثقافيا بل ما يقبل الحديث هو إرادة الاختلاف واستعمال بعض السمات الثقافية باعتبارها معالم للهوية وفواصل لمساحة الانتماء[39].

ويتم ذلك من خلال " التنشئة الاجتماعية " باعتبار أن كل مجتمع يحتوي على **وسائل للضبط الاجتماعي**، فمن وظائف النسق المعياري القيمي إيجاد كوابح للسلوك

حتى لا تهدد الكيان الاجتماعي الأكبر. ولكن استجابة الأفراد والجماعات للضبط الاجتماعي" **النظام القيمي المعياري** " وإذعانهم للمستويات الوسيطة كالسلطة السياسية مثلا يتوقف على درجة وعيهم بعضويتهم في الكيان المجتمعي القائم وبأنه يقدم بدائل ممكنة لإشباع حاجياتهم الروحية الرمزية والمادية[40].

- **نظرية ترتيب الأولويات ومقاربة الأطر الإعلامية وآليات توظيفها في السياسة اللغوية :**

لقد عرف الإعلام والاتصال قبل دخوله مرحلة التنظير التي رافقت الثورات البراديغمية لتوماس كوهن ما يسمى بالنظم المعيارية في تفسير الفعل الإعلامي ومنها: السلطوية. الرأسمالية- اللبيرالية. والاشتراكية -الشيوعية. المسؤولية الاجتماعية والتنموية.

والمسؤولية الاجتماعية ارتبطت بأعمال **لجنة هتشن** **the Hutchins commission on freedom of the press** **سنة 1947** على أن الإعلام يجب أن يكون حرا بمسؤولية قيمية. وأن يرتبط بانشغالات المجتمع ومصلحته أكثر من حرية الصحافة[41].

نظرية **ترتيب الأولويات** **Agenda Setting model- THEORY** هي مقدرة وسائل الإعلام والاتصال على اختيار وتأكيد بعض القضايا ومن ثم جعل هذه القضايا قضايا هامة بالنسبة للجمهور وكلما **أكدت** وسائل الإعلام على موضوع ما كلما ازدادت أهميته بالنسبة للمتلقي ويلخص كوهن هذا النموذج في مقولته " قد تنجح وسائل الإعلام والاتصال معظم الوقت في تحديد ما يعتقده الجمهور ولكنها ناجحة صفة مذهلة في تحديد ما ينبغي أن يفكر حوله هذا الجمهور"[42] وهو ما طرحه **كاتز** من خلال أعماله أو سؤاله في ما الذي تفعله وسائل الإعلام في الجمهور إلى ما الذي تفعله الجماهير في وسائل الإعلام.

هناك توافق قوي بين كمية الانتباه الذي يوليه الإعلام الجماهيري لموضوعات معينة. ومستوى إيلاء الجمهور الإعلامي الذي يتعرض لمضامين وسائل الإعلام أهمية لهذه الموضوعات. وبدأت من خلال بحث لكل من "ليبمان وماكومبس" وطوره "لانغ شو ونيومان". وتقوم على :

1- يقدم الإعلام قائمة حول الموضوعات التي يناقشها أو يشكل رأيا عاما حولها ذلك أن فهم الناس لجزء كبير من الواقع الاجتماعي يأتي من مضامين الإعلام.

عجز المتلقي في التحقق من صوابية تمثل الواقع الاجتماعي الذي تقدمه وسائل الإعلام عن طريق استخدامه لأفكار قياسية خارج وسائل الإعلام مثلا الفضاءات العمومية أو التجارب، تؤدي إلى تطابق الصورة التي يشكلها التمثل الإعلامي مع الصورة التي يتبناها المتلقي ذلك أن وسائل الإعلام لا تقف عند صناعة الخبر بل تنتقل إلى صناعة المعنى.

2- وجود رزم أو مواضيع لا يلتقطها المتلقي بشكل مباشر لأنه لا يتصل تبادليا تجعله يعيش الواقع عبر وساطة رمزية تقوم بها وسائل الإعلام.

وذلك من خلال مستويين:

أ- مستوى جدول الأعمال والموضوعات والإشكاليات والمشكلات التي يطرحها الإعلام عبر حارس البوابة

ب- مستوى التراتيبية حسب الأهمية والأولوية التي يتم على أساسها ترتيب جدول الأعمال وقياس الأجندة خلال فترة زمنية طويلة يسمح بظهور تراكمية التأثير.[43]

الاطار الإعلامي: frame theory تعود إلى إسهامات "غوفمان" من المدرسة التفاعلية الرمزية ون أسسها أن الفرد يفسر العالم حوله بناء على تجربته الشخصية "الإطار " وإعلاميا، Goffman الذي طور مفهوم بناء الواقع الاجتماعي بالنسبة للجمهور، قال أن تأثيره " المضمون " يحدث أكثر من مستوى الإطار الفرعي periphral frame بالمقارنة مع الإطار الأساس core frame الذي يختزل المواقف الصلبة والتقاليد الراسخة[44].

حيث تسعى إلى توجيه ممارسات وسائل الإعلام للتعرف على السياق الذي يندرج المضمون الإعلامي في طياته وتحديد المرجعية، التي يتسند إليها القائم بالاتصال في تناوله للقضايا المختلفة، إيمانا أن الجمهور يمكنه تكوين خبرة تؤطرها وسائل الإعلام التي تمنح المضمون معنى ومغزى، فالأحداث لا تكتسب مغزاها إلا من خلال وضعها في إطار **Frame**، ويضفي عليها الاتساق بالتركيز على جوانب وإغفال أخرى، ووجود معايير مختلفة يستخدمها الجمهور في التفكير في هذه الأحداث وتكوين آراء حولها، والتأثير على سلوكاتهم في فترة زمنية محددة.

تسعى النظرية إلى تفسير أدوارها في تشكيل الأفكار من خلال التحكم في التدفق الإخباري وتشخيص المشكلات من مرجعيات هي:

1-النظم السياسية 2- مصادر الأخبار 3- القيم المجتمعية السائدة 4- الإيديولوجية السياسية والثقافية 5- القائمين الاتصال 6- طبيعة الاحداث ذاتها.

فهي إذن ووفقا لإنتمان Entman Robert اختيار بعض أوجه الحقيقة المدركة وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي بطريقة تسعى للترويج بتعريف معين وتأويل نسبي أو تقويم أخلاقي أو توصية علاجية لمسألة بعينها والتعبير عن الأطر يتم من خلال مستويات :

- الشكل الإعلامي المستخدم في بناء المادة الإعلامية
- الأفكار الرئيسة المتضمنة
- الاستنتاجات الضمنية التي تدعم جوهر المادة[45].

- **الغرس الثقافي** تعود إلى أعمال ليبمان والتر Walter Lipman حول الصورة الذهنية التي تكونها وسائل الإعلام ثم طورها **George Gerbner" جورج جيربنر"** الذي أكد أن التلفزيون أصبح قوة مسيطرة ومصدر رئيسي لبناء التصورات عن الواقع الاجتماعي ومؤثر في التنشئة الاجتماعية بما يعرضه من نماذج مكررة ونمطية للسلوك والأدوار الاجتماعية المختلفة حيث تهتم بـ :

تحليل العملية المؤسسية intitutional process analysis دراسة سياسات الاتصال في علاقتها مضمون واختيار وتوزيع الرسائل الاعلامية.

تحليل محتوى الرسائل الإعلامية message system analysis دراسة الأنماط السائدة للصور الذهنية والسلوكات الأكثر تكرارا التي تعكسها الرسالة الإعلامية .

تحليل الغرس الثقافي cultivation analysis التي تدرس علاقة التعرض للتلفزيون وادراك الجمهور للواقع الاجتماعي[46].

- **الإطار القانوني الإعلامي لـ2014 وعلاقته بالمعالجة اللغوية :**

أكدت **المفوضية السامية لحقوق الإنسان** عام 2004 من سيول دور الإعلام كفاعل في إطار نسقية المجتمع المدني في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، أن يكون لأجهزة الإعلام دور وظيفي في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية الإنسانية، وكذلك دور مشخص لتوضيح الحقائق وإتاحة الفضاء الملائم لاستنباط الحقائق المتعلقة بالقرارات التي تتخذها القيادات، والتي تمس حياة الناس والمجتمع[47] فوظائف الإعلام هي التثقيف والتربية والإعلام والحفاظ على الإرث الإنساني التي أضافها **شارل رايت**.

في إطار القانون رقم 14 - 04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري . الفصل الثاني المبوب بالتعاريف يتضمن في مادته السابعة مفهوم الخدمة العمومية كنشاط للاتصال السمعي البصري ذات المنفعة العامة التي يضمنها كل شخص معنوي يستغل

خدمة للاتصال السمعي البصري في ظل احترام مبادئ المساواة والموضوعية والاستمرارية والتكيف[48].

أما الفصل الثالث الذي تناول أحكام مشتركة لكافة **خدمات الاتصال السمعي البصري** فتجسدت المادّة 48: يتضمن دفتر الشروط العامة لاسيما الالتزامات التي تسمح بـ:

ترقية اللغتين الوطنيتين والتلاحم الاجتماعي والتراث الوطني والثقافة الوطنية بجميع تعابيرها في البرامج التي يتم بثها - تفضيل استعمال اللغتين الوطنيتين في حصص ورسائل الإشهار مهما كانت كيفية البث أو التوزيع - ما عدا الأعمال السينماتوغرافية والسمعية البصرية في نصها الأصلي والأعمال الموسيقية التي يكون نصها محررا كليا أو جزئيا بلغة أجنبية .باستثناء هذه الحالات يكون اللجوء إلى الدبلجة أو العنونة السفلية إجباريا - التأكد من بلوغ نسبة 60 % على الأقل من الإنتاج الوطني للأعمال الموسيقية والثقافية الناطقة أو المؤداة بلغة وطنية[49].

في حين تناول الباب الثالث سلطة ضبط السمعي البصري في فصله الأول مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري من خلال المادة 54: السهر على ترقية اللغتين الوطنيتين والثقافة الوطنية ودعمها[50].

ولكن من خلال القوانين التي صاحبت الانفتاح الإعلامي والذي لم يضع أطرا ضابطة لهذا العمل خاصة فيما يخص سلطة الضبط السمعي بصري للقنوات الخاصة باعتبارها قنوات موضوعاتية مستثناة من الخدمة العمومية، وهي التي يتوجب أن تعمل على تقديم محتويات متوازنة هادفة موضوعية حامية للهوية الثقافية[51].

- **من الصناعة الثقافية إلى الاغتراب الثقافي وتعويم اللغة :**

إن **الاغتراب** كشعور بانفصال الفرد وابتعاده عن المشاركة في ثقافة المجتمع وعدم الالتزام بها، وكتفكك للقيم والمعايير الاجتماعية والثقافية للشخص وفقدان السلوك الإنساني وضبطه، يبنى على خمس أبعاد " **العجز، الشعور، اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية، والاغتراب عن الذات** وأضافت دائرة المعارف البريطانية بعد **العزلة الثقافية والتمرد**[52] والاغتراب الثقافي أحد أهم أسبابه محتويات وسائل الإعلام المنمطة واستيراد منظومات حضارية ثقافية من التكنولوجيا

الحديثة، بحيث يبتعد الفرد عن الثقافة الخاصة بمجتمعه بكافة عاداتها وتقاليدها، وهنا تتجلى مظاهر الاغتراب الثقافي في :

الدين واللغة: اللغة هي اللسان الثقافي الأساسي للهوية الثقافية للأفراد والشعوب وعامل يبين اختلاف ثقافة عن أخرى وأسلوب للتواصل والاحتكاك وإثبات الهوية، وأيضا :**الآداب والفنون، طريقة التفكير، التاريخ المشترك، العادات والتقاليد**، ويتجلى **صراع الأمن اللغوي واللساني والهوياتي في : الهوية الشخصية personal identity والهوية الاجتماعية social idenity** الأولى تقوم على خصال الفردية والوعي، والثانية على الانتماء إلى المجموعة ويفقد الفرد في بعض الأحيان الإحساس بالهوية الجماعية فيلجأ إلى طرق عنيفة ضد المجتمع ومعاييره وشعوره باللامسؤولية بالانفراد عن الجماعة[53] فيصبح أقل وعيا وهنا يصبح طعما لثقافة الحشد التي تحدث عنها "**غوستاف لوبون**".

كما تعد **عولمة مفهوم المواطنة** ومحاولة طمس الثقافات الوطنية وخصوصيات الشعوب بسبب الصراعات السياسية كثيرا ما يأتي بردود عكسية لهذا الاتجاه، من خلال ارتباطات الأمم بجذورها العميقة الروحية والتاريخية[54]، والعولمة بإسقاطاتها الافتراضية طرحت من خلال **الفضاء العمومي الافتراضي** توصيفا للعلاقة ين الهوية الثقافية والإعلام الجديد، والتي تتجلى في مشكلة وضع الإعلام قبل الهوية كترتيب أولوية عن أخرى باعتبار تكنولوجيا الإعلام هي القوى الحيوية والمحددة المسببة والفاعلة، وأن الهويات هي النتيجة والأثر التي تتشكل نتيجة فعل تكنولوجيا الإعلام[55]، وهنا تطرح خطورة " التركيز Le matraquage على حرب **الإعلام** التي تختزل عناصر العملية الاتصالية في الرسالة " الرواية " في إطار حرب الشبكات Netwar، من خلال الانتقال من ثنائية العسكر إلى الأعلام ومن المادي إلى اللامادي في تركيز الصراع على قطبي **التنظيم والإرباك**[56].

العولمة اللغوية وتعويم اللغة " مشكلة الإعلام غير العادف ":

إن **العولمة اللغوية** المفهوم الذي نوه به الدكتور " عبد الجليل مرتاض" في معرض حديثه عن علاقة اللغة العربية بالعولمة، بأن اللغة العربية تمارس الخلود اللغوي بتواجدها التداولي في ظل التهديد بالزوال لآلاف اللغات غيرها ضمن ما يسمى **بالعولمة السداسية** " العولمة المؤمركة " الشمالية والجنوبية " المؤسينة والمؤفرقة والمؤوربة"[57].

وبالمقابل طرح المهتمون بالعلاقة التأثيرية بين الإعلام واللغة فكرة **العنف اللساني** في

إطار البنية القيمية للغة إلى جانب البنى الأخرى التي تحدث عنها علماء اللسانيات كقواعد النحو والاشتقاق وضوابط ومخارج الصوت والحرف فاللغة تكتسي طابع القيمية إذا كانت مشحونة قيميا ومنه تؤدي فاعليتها التأثيرية على عكس اللغة الفارغة التي صارت تطرح في علاقة الإعلام ولغة المحادثة اليومية كظاهرة دخيلة نسبيا على اللغة بفعل التداخل بين الكلام واللغة في ظل تراجع الأخيرة لصالح الحديث كظاهرة صوتية لمضامين الإعلام[58]. وهنا تشكلت السيادة الشفهية لوسائل الإعلام بفعل الارتجال وثقافة المباشر live .

ويبدو أن مفهوم **تعويم اللغة** الذي تم نقاشه في اليوم الدراسي الأول حول دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها *[59]، والمتبنى من قبل رئيس اتحاد الكتاب الجزائريين آنذاك "عزالدين ميهوبي" محاكاة للاصطلاح الاقتصادي النقدي الشائع حول تعويم العملة أين يصبح سعر الصرف الرسمي للعملة موازيا لسعر الصرف في السوق الموازية أو السوداء، الحال بالنسبة للغة العربية في الصحافة الجزائرية المتحررة من كل القيود، والتي تجاوزت حدود الاستخدام إلى لغة ثالثة لا هي فصحى ولا هي دارجة، طرحت إشكالية مزدوجة بأن تلك اللغة تؤدي إلى سقوط الصحافة والصحافة تؤدي إلى سقوط مستوى اللغة[60].

كما يشكل الإشهار وسيلة دخول العديد من الرموز اللغوية الأجنبية بسبب غياب الثقافة الاستهلاكية الإشهارية، حيث طرحت إشكالية **الغزو الثقافي وازدواجية اللغة**، كما أن الاستمالة التي تتوجه باستراتيجيات لغوية مدروسة لها العديد من التأثيرات، أين أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم في إنتاج الرسائل الاشهارية باللغة الأصلية وتصدرها إلى مناطق نشاطها، من خلال اللجوء إلى آلية الترجمة تفاديا للتكاليف، والتي اعتبرت مساهمة في تنميط سلوك المستهلك، ولأن اللغة تعد من أهم عناصر الثقافة فقد يؤدي ذلك إلى الانفصام بين العالم الرمزي الذي يشاهده المواطن العربي وواقعه اليومي[61].

ويعود سبب تقهقر اللغة العربية في الإعلام ومضامينه إلى الخطاب المرتجل، أحد الأسباب المتدخلة في تصدر المستوى العامي لمستويات اللغة العربية المستعملة في **الإعلام الرياضي** التلفزيون الجزائري " القناتان الأرضية والثالثة " وفي وجود اللغة الهجينة[62].

ويمكن النظر إلى لغة الإعلام من عدة زوايا :

الزاوية الأولى : متطلبات عصر السرعة التي تستدعي من الصحفي توظيف عبارات جديدة عن المتن الصحفي وانزياحا عنه، تؤدي به إلى استخدام كلمات براقة نتيجة التداخل اللغوي والاقتباس أو الترجمة الحرفية، على الصحفي أن يصقلها ليكون توظيفها مقبولا ولا يمس بالمتن اللغوي .

الزاوية الثانية : أن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وسلوكها وميولها واتجاهاتها وتعد لغته أهم أسباب نجاحه .

الزاوية الثالثة : للإعلام ثلاثة مستويات للتعبير " مستوى الفن الجمالي " الأدبي " ومستوى العلم " العلمي للتخصص، والمستوى العام الوظيفي " الاجتماعي"[63].

وفي مداخلة للدكتور "صالح بلعيد" بعنوان **" دور الصحافة في ترقية اللغة العربية "** بتاريخ 23 من شهر مارس سنة 2010، في إطار اليوم الدراسي المنظم من قبل المجلس الأعلى للغة العربية " اللغة العربية في الصحافة المكتوبة بالجزائر، قال " يجب أن ندرك بأن أمام اللغة العربية تحديات وصراعات قاسية، تقتضي منها قبول بعض التعديل فلا مناص من مدارسنا ومجامعنا، من مجاراة الوضع العولمي المعاصر، فكل يوضع أمام مسؤوليته للقيام بالدور المنوط به، للوصول إلى بناء أو تطوير لغة عربية فصيحة ومعاصرة للتعليم والتواصل الإعلامي والثقافي المنطوق، تهم في تطوير الفكر في حاضره دون أن تفصله عن ماضيه وتراثه[64]، ذلك أن المهمة النبيلة للصحافة الجزائرية باللغة العربية يتطلب منها أن تكون في المستوى ولا بد من مراعاة اختيار الصحفيين، وتحسين مستواهم لتفادي الأخطاء الشائعة الموجودة في محيطنا الإعلامي عموما، وكذا بالابتعاد عن الأسلوب الركيك كي تعلم لغة سليمة .. إن الدفاع عن اللغة العربية ليس لأنها لغة الكتابة فقط بل بهدف تعميمها، وعليه لابد وأن تتصدى في مادتها الإعلامية إلى أي محاولة من شأنها المساس بها كلغة وطنية يجب أن تسود على الأقل في المرحلة الابتدائية لأبناء الجزائر.[65]

- **نحو بدائل إعلامية لصناعة السياسة اللغوية والحفاظ على الإرث اللساني الجزائري.**

لا يمكن لثورة فكرية أن تنجح وتحقق أهدافها إلا إذا كانت اللغة الوطنية فيها تملك مكانتها الطبيعية[66]، وللوصول بالإعلام إلى أداء مهامه النبيلة يجب القيام على الحكومة الجزائرية القيام بمراجعة كاملة وإصلاح شامل لقطاع الإعلام، من خلال رسم استراتيجية إعلامية تأخذ في الحسبان تطوير المحتوى والمادة الإعلامية عبر تقنيات حديثة، وتوفر الإرادة السياسية لإعلام في مستوى التحديات يرتكز فيه المنتج الفكري

الإعلامي على قيم الحكمة الخالدة المشتركة، التي تتجاوز الانقسامات الدينية والاثنية والمذهبية[67]. ذلك إن وسائلا الاتصال جميعا مسؤولة عن جذب الجمهور المتعدد والمتفرق بحكم المكان واللغة والعرق والثقافة .

ومنه نقترح فكرة " **مشروع إعلامي مجتمعي**، مستقى من المشروع المجتمعي في دراسة محتويات الإعلام بكافة وسائله واستغلال بحوث قياس الرأي العام والمشاهد من أجل إشباع الجمهور هوياتيا وثقافيا ولغويا من خلال الاستفادة من التنوع اللغوي وكل عناصر ومكونات الرأسمال الرمزي الجزائري :

1- مخابر صناعة المحتوى " توظيف نظرية القيمة المتوقعة "

فتح فضاءات عمومية ميديولوجية من أجل بديلية الرضا اللغوي في الجزائر **مثل ما هو متعارف عليه في قسم علم الاجتماع الثقافي فكرة مانجمنت المؤسسة الثقافية " التسويق الإعلامي للثقافة "** حيث تقدم العلوم تحت معرفية لعلم الاجتماع قفزة بحثية موسومة ب **تسيير المؤسسات الثقافية** العمومية والخاصة منها، مثل المركز الثقافي والمسرح والإذاعة – خاصة المحلية والجهوية - والتلفزيون والصحف والانترنت وغيرها من مؤسسات التنشئة الثقافية على غرار المجتمعية منها المسجد والشارع والأسرة من حيث المتطلبات المادية والمعنوية **والأهداف والوسائل والاستراتيجيات** من خلال ما هو مادي **مسرح، سينما ومعاهد** الثقافة أي تمظهرات الثقافة الإعلامية وارتباطاتها من الموسيقى والروايات الشعر من خلال **" المجال العام** " l'éspace publique والانتقال الحضاري من المجتمع الشفهي إلى ما بعد الحداثي .

-تحليل إمبريقي لنشرة التلفزيون الجزائري من خلال تقنية تحليل المحتوى لنشرة الثامنة 11 و10/ 01 / 2018. معامل الثبات : 0.96.

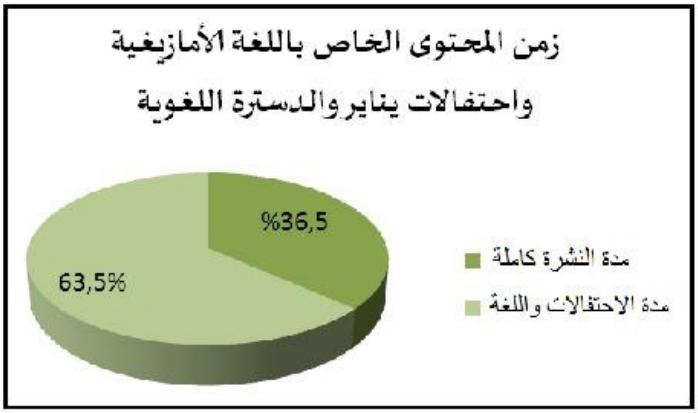

فئات الشكل :

-فئة الزمن : الشكل 01 : دائرة بيانية توضح المضمون اللغوي المدستر إعلاميا من خلال مناسبة احتفالات يناير.من خلال تحليل المحتوى لنشرتي 10/ 11 جانفي 2018 يتجلى لنا أن مدة

توظيف اللغة الأمازيغية في نشرة الثامنة بعد قرار ترسيمها لغة وطنية، واعتبار يوم 12 جاني 2018 عيدا وطنيا وعطلة مدفوعة الأجر شكلت مدة **1 الساعة و45 دقيقة من أصل 2 ساعة و28 دقيقة** وهو وقت طويل جدا، حيث تقر دراسات تحليل المحتوى بأهمية المحتوى من أهمية الزمن .

-فئة الموقع والترتيب: الشكل رقم 02 : أعمدة بيانية توضح ترتيب محتويات ترسيم اللغة الأمازيغية دستوريا من خلال مناسبة احتفالات يناير .

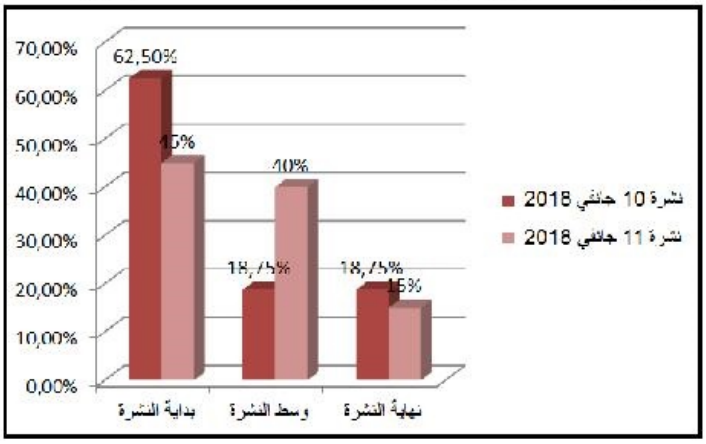

من خلال تحليل المحتوى ذاته، يتضح ظاهريا توظيف التلفزيون **لترتيب الأولويات** وفق التكرار في بداية النشرة، الذي يبين إيلاءه أهمية للمسألة اللغوية بعدة أساليب إعلامية تم تقسيمها بالتساوي الزمني بين البداية الوسط والنهاية في ظل ثلاثية العشرين دقيقة من أصل ساعة، حيث تجلى الترتيب الأول لمسألة اللغة في شكل تكرار العنوان والنوع الصحفي وكذا النص الكتابي المرفق بالخبر.

-فئة النوع الصحفي : الشكل رقم 03 و 04: دائرة نسبية توضح نسبة تكرار الأنواع الصحفية التي أخذتها محتويات ترسيم اللغة في إطار مناسبة احتفالات يناير.

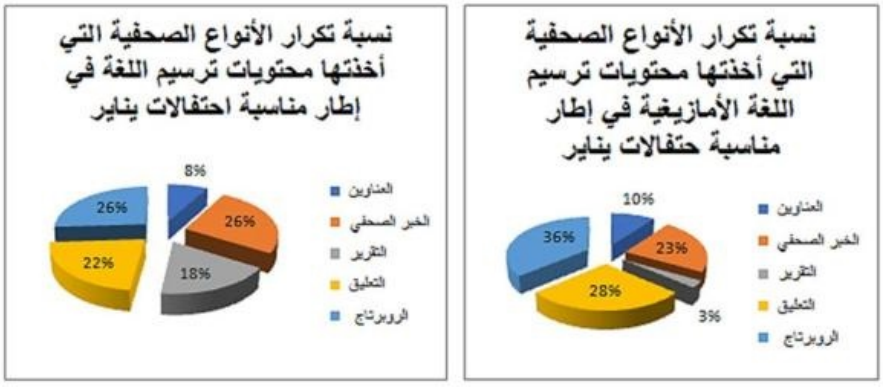

من خلال نسب استخدام النوع الصحفي في تغطية ومعالجة الدسترة اللغوية للأمازيغية، توظيفا للمظهر الثقافي كوحدة للفكرة، من خلال احتفالات يناير بين

العنوان الذي تكرر أربع مرات من أصل ست، باعتباره الصورة البصرية أو السمعية بصرية التي تبقى في ذهن من يتابع الأخبار، لأنه أول معلومة تلتقطها العين أو الأذن، وكذا الروبرتاج كنوع صحفي خبري يعتمد على التوصيف والإنشاء، من اجل معالجة ظاهرة بعينها لأجل هدف واحد وهنا القضية اللغوية ودسترتها في طابع هوياتي، اتضح في فئة الأهداف وتجلى بقوة في نشرة 01/11 من خلال التعليق الذي يعكس التزام القناة الايديولوجي بقضية اللغة والخدمة العمومية.

فئات الشكل :

- **فئة الهدف: الشكل رقم05**: فئة الهدف من توظيف المحتوى اللغوي الأمازيغي بمناسبة الاحتفالات بعيد يناير.

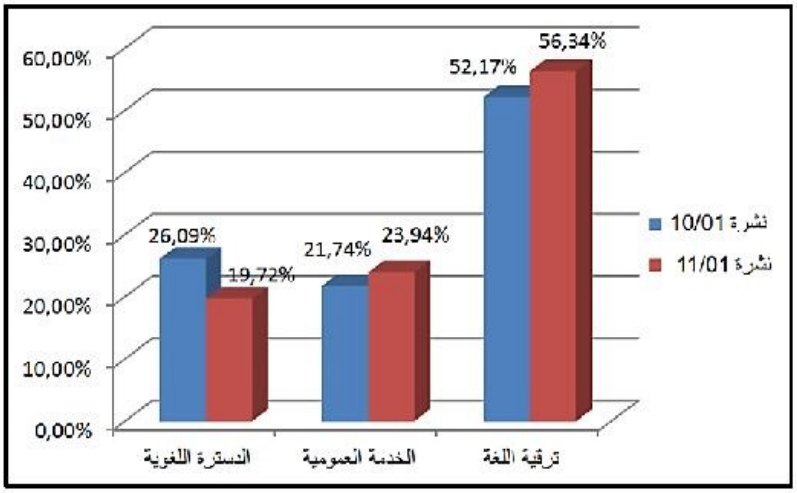

تجلى من خلال الشكل البياني رقم 05، المتمثل في أعمدة بيانية لهدف توظيف التلفزيون الجزائري لمحتوى اللغة بعد دسترته **كإطار إعلامي** ووفق ترتيب الأولويات بعبارات توضح تكييف التلفزيون لبرامجه وفق الحدث الرمزي، بالتعبير الصريح عن الدسترة اللغوية والموروث الثقافي، والهوية والمواطنة عبر التراب الوطني بتعداد اللهجات الأمازيغية بين البيض وبشار، تيبازة وتمنراست، النعامة وغرداية، باتنة، بجاية وتيزي، في إشارة إلى التعدد الألسني للغة الأمازيغية والعربية، خاصة من خلال إعلان أول بيان رسمي بالأمازيغية حول الحج .

- فئة القضية المثارة:

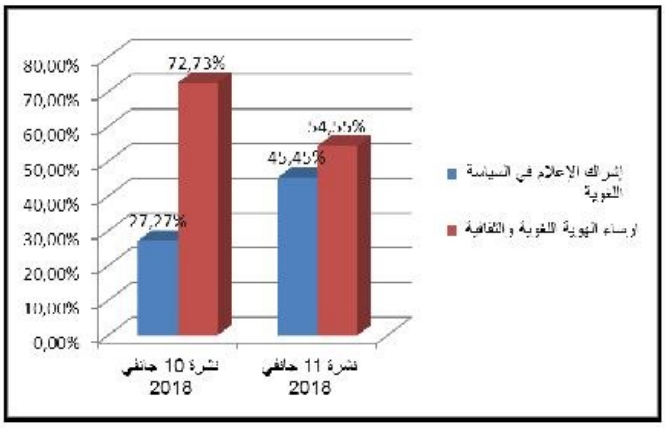

الشكل رقم06: فئة الهدف من توظيف المحتوى اللغوي الأمازيغي بمناسبة الاحتفالات بعيد يناير.

ومن خلال الشكل رقم 06 المتعلق بالقضايا المثارة في النشرة تجلى واضحا ومن خلال النشرتين موضوع ترقية اللغة بكافة التمظهرات الرسمية وغير الرسمية، في رسم السياسة اللغوية في شقها القانوني والخدماتي، من خلال الإعلام في الخدمة العمومية لقضية دسترة اللغتين في الجزائر وكله عبر توظيف احتفالات يناير كمظهر رمزي ثقافي هوياتي من أجل الأمنين اللغوي والألسني ومن ثم الهوياتي المجتمعي، وإدلاء مذيع النشرة بتكييف التلفزيون لبرامجه وفق احتفاليات الجزائر بالعيد الأمازيغي عبر كافة التراب الوطني، وترقية الاستخدام بقول الصحفي تتابعون فيما بعد حوارا للصحفية فريدة بلقسّام حول الموضوع.

خـــــاتمة:

إن رصد العلاقة الارتباطية بين اللغة العربية والإعلام الجزائري باختلاف طبيعة أبعاد ومؤشرات المفهومين ودلالتهما، قادتنا إلى تأصيل الفعل الإعلامي ومنحه المعنى السيكوديناميي للمضمون، باللغات التي تحتويها الجزائر لدى ناطقها في إطار الهوية الجزائرية، باعتبارها الحامل الرمزي لها، هذا إلى جانب السياق الإعلامي ومكانة هذه اللغة في الدساتير والمواثيق الوطنية للدولة الجزائرية، وكذا الآليات القانونية المجندة لتعزيز وتكريس تلك النصوص في الدفاع عن اللغة العربية بقوتها الآمرة، ليشكل البعد الأخلاقي والقيمي للمضامين الناطقة باللغة العربية في وسائل الإعلام العمومية والخاصة، استمرارية هذا التمثل تجسيدا للدور الملقى على عاتق الإعلام، وبقية الفواعل غير الرسمية من المجتمع المدني والرسمي، لوضع استراتيجية ناجعة لصناعة سياسة لغوية ناجحة في الجزائر .

التوثيـــــــق:

(1) وهنا تتأكد الأطروحة السوسيو-سيبرنيطيقية القائمة على مثلث الحاجات، من العمل كقاعدة إلى الذات كأساس، اثبات الذات من خلال مثلث ماسلو للحاجات الإنسانية .

(2) أحمد حويتي : مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي، مناهج البحث في العلوم الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص ص 136-137.

(3) نفس المرجع، ص 144.

(4) نور الدين دخان، الأمن الإنساني، دراسة في المفهوم، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 09، ديسمبر 2009، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، ص ص 21-22.

(5) منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير، حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014، ص 15.

(6) نفس المرجع، ص 19.

(7) جابر قميحة، الرقابة الغوية "الأمن اللغوي"، http://www.alukah.net/literature_language/0/88698/، ساعة الاطلاع 13:07، يوم الاطلاع 2018/03/26.

(8) عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص ص 19- 20 .

(9) شوقي العلوي، رهانات الانترنت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص ص 136-137.

(10) أوشن سمية، العولمة والأمن الهوياتي، المجلة الجزائرية للأمن والتمنية، العدد التاسع، جويلية 2016، الجزائر، ص 189 .

(11) شوقي العلوي، مرجع سبق ذكره، ص137.

(12) نفس المرجع، ص ص 138-139-140.

(13) السيقنة اصطلاح يشيع في الوظيفة الاجتماعية للغة " النظرية السياقية للمعنى "، له علاقة بإشراك السياق في الفعل" على اختلافه " لنجاح الفعل النسقي، حيث يعبر عنه أيضا محمد العربي ولد خليفة بالنظام الرمزي l'ordre symbolique، ويجمع النظام الرمزي والمجال الرمزي "بيار بورديو" في كلمة الرأسمال الثقافي وهو مفهوم طوره إعلاميا عبد الرحمن عزي واستعان جزئيا بنظرية "بورديو" الخاصة الرأسمال الثقافي، والرأسمال الرمزي (وسائل الاتصال الجماهيرية) يتضمن :أ)"رأسمال مادي" أي رؤوس الأموال بوصفها بنية الإعلام الاقتصادية و ب)"رأسمال رمزي" أي وسائل الإعلام على اعتبار أنها بنية فوقية تقترب أو تبتعد عن الواقع المعاش ثقافيا أو اجتماعيا أو تاريخيا, ج)"رأسمال قيمي" أي المعاني التي تشكل نظريا أساس الحراك الثقافي الاجتماعي والتي تستمد أصولها المرجعية والمعرفية من المعتقد والممارسات التاريخية المترتبة عن ذلك. أنظر عبد الرحمن عزي : الرأسمال الرمزي الجديد : قراءة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد 57، فبراير 2008، ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 107، 108.

(14) ضمبري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص 12.

(15) ضمبري عزيزة، ص ص 107-137.

(16) اللسانيات التطبيقية"دراسة اللغة في علاقتها بالمشكلات العملية كالصناعة القاموسية والترجمة والاضطرابات الكلامية إلخ، إذ تستمد اللسانيات التطبيقية المعلومات من علم الاجتماع والنفس والأنثربولوجيا (الإناسة)، وكذلك من علم اللغة؛ وذلك لتطوير نماذج نظرية خاصة تتعلق باللغة واستعمالها، ومن ثم توظف هذه المعلومات، وهذا العتاد النظري في مجالات تطبيقية نحو تصميم المناهج، ومعالجة الاضطرابات الكلامية، والتخطيط اللغوّيّ والأسلوبية، إلى غير ذلك من المجالات وهي فرع من اللسانيات يعنى بتطبيق النظريات اللغوية وأساليبها ونتائجها؛ للكشف عن مشكلا اللغة .ويعد فرع تعليم اللغات الأجنبية وتعلمها من أبرز فروعها وأهمها على المدى الطويل، إلى أن ظهر فروع تطبيقية جديدة في هذا العلم، فظهرت اللسانيات النفسية والاجتماعية "علاقة اللغة بالمجتمع وكذا السيميولوجيا"، والسربرية والتعليمية و التخلطيط اللغوي، أنظر هدى الصيفي.

(17) هدى الصيفي، **علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، دراسة حالات من الوطن العربي**، رسالة ماجستير، مسار الدراسات اللغوية، اللغة العربية وآدابها، جامعة قطر، 2015، ص 21.

(18) نفس المرجع، ص 26 .

(19) نفس المرجع ص 30.

(20) بلال دربال، **السياسة اللغوية، المفهوم والآلية**، مجلة المخبر، العدد 10، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، 2010، ص 327.

(21) أيمن الطيب بن نجي، **التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي**، معهد الدوحة للدراسات العليا، Proceedings of the International Conference on Arabic Studies and Islamic Civilization **iCasic** 2017 27th & 28th March 2017, Berjaya Times Square, Kuala Lumpur, Malaysia. Organized by WorldConferences.net، pdf، ساعة الاطلاع 23:30، يوم الاطلاع 2018/03/25، ص 305 .

(22) محمد العربي ولد خليفة، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دراسة في مسار الأفكار وعلاقتها بالهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية**، موفم للنشر، الجزائر، 2016، ص 197.

(23) هدى الصيفي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(24) بوزيد سامي هادف، **الازدواجية اللغوية في الجزائر المستقلة، دراسة سوسيو-لسانية**، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر edusocio.net/files/mars/bilinguestique_alger.pdf، ساعة الاطلاع 23:20، يوم الاطلاع 2018/03/25، ص: 04.

(25) المادة الرابعة من التعديل الدستوري من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأول 1437 المواقف ل6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

(26) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(27) صالح زياني، آمال حجيج: الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري، التهديدات السياقات والآفاق، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 21، السداسي الأول، 2011، الجزائر، صص 77-78.

(28) نفس المرجع، ص 78.

(29) أحمد حمدي : الخطاب الإعلامي العربي، آفاق وتحديات، دار هومة، 2007، الجزائر، ص 24.

(30) سعيد بنيس، السياسة اللغوية ورهانات السوق اللغوية، https://www.hespress.com/writers/381086.html، ساعة الاطلاع 13:52 يوم الاطلاع 2018/03/29.

(31) الزواوي بغوره: الهوية والتاريخ دراسات فلسفية في الثقافة الجزائرية والغربية، ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص144

(31) نفس المرجع، ص : 135.

(32) الناصر عبد اللاوي، الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، دار الفارابي، لبنان، 2012، ص ص 192-130-131.

(33) عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة، البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 14-15.

(34) وسيلة خزار، الايدولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال والاتصال، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص ص 64-65

(35) سعيد بنيس، السياسة اللغوية ورهانات السوق اللغوية، https://www.hespress.com/writers/381086.html، ساعة الاطلاع 13:52 يوم الاطلاع 2018/03/29.

(36) محمد بوعزة، استراتيجية التأويل من النصية إلى التفكيكية، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011، ص 13.

(37) نصير صالح بوعلي، أثر سوسيولوجيا لفضائيات على الأنساق القيمية والهوية الوطنية للمتلقي دراسة حالة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 24 السداسي الثاني، 2015، الجزائر، ص ص 79- 80.

(38) سهيلة حاشي، الأبعاد الاجتماعية للأزمة الجزائرية، قراءة سوسيولوجية للواقع الاجتماعي السياسي الجزائري، مجلة فكر ومجتمع، العدد 40 كانون الثاني 2018، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص ص 81- 82.

(39) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص – 149 - 150-151.

(40) هدى عكوشي، مشروع المجتمع الجزائري، دراسة في النظرية والتأسيس، مجلة فكر ومجتمع، العدد 21، تموز 2014، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص 432.

(41) عبد الرحمن عزي، علم الاجتماع الإعلامي، الدر المتوسطية للنشر، تونس، 2010، ص 80

(42) عز ي، علم الاجتماع الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(43) فريال مهنا، علوم الاتصال في المجتمعات الافتراضية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص ص 260-261.

(44) عزي عبد الرحمن، دعوة إلى فهم المصطلحات الحديثة في الإعلام والاتصال، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2011، ص 32

(45) أحمد بن محمد الجميعة، المعالجة الإعلامية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها في الصحف السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2012، ص81-85- 87.

(46) حسين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، دار فكر وفن، د ب، 2014، ص 231 – 233.

(47) منيغر سناء، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(48) الجريدة الرسمية، قانون رقم **14 - 04** مؤرخ في **24** ربيع الثاني عام **1435** الموافق **24** فبراير سنة **2014** يتعلق بالنشاط السمعي البصري، http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/458 ووازرة الاتصال، ساعة الاطلاع 11:09، يوم الاطلاع 2018/03/26 .ص 08 .

(49) الجريدة الرسمية، قانون رقم 14 - 04 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، ص ص 12 – 13.

(50) الجريدة الرسمية، قانون رقم 14 - 04 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، ص 14.

(51) صليحة العابد، القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر، حرية التعبير أم فوضى التعبير، مجلة فكر ومجتمع، العدد 22، تشرين الأول 2014، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص ص 405-412.

(52) محمد محي الموسوي، تلفزيون الواقع وظاهرة الاغتراب الثقافي عند الشباب الجامعي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 71.

(53) نفس المرجع، ص ص 99-101.

(54) عادل بوراس، المواطنة تعدد في المفاهيم والأبعاد، مجلة فكر ومجتمع، العدد 24، نيسان 2015، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص 140.

(55) ليليا شاوي : الهوية الثقافية في ظل الاعلام الجديد، مجلة فكر ومجتمع العدد 19، يناير 2014، طار طاكسيج كوم، الجزائر، ص ص: 464-465.

(56) عبد الغني عماد، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال، التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص ص 38-39.

(57) عبد الجليل مرتاض، العربية في ظل العولمة، مجلة اللغة العربية، العدد 29، السداسي الثاني، 2012، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص: 109 ص ص 223-224.

(58) عزي، علم الاجتماع الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

(59) الأوراسي يوم الاثنين 05 ربيع الثاني 1423هـ، الموافق ل 15 يوليو 2002، بالجزائر تبنته هيئة المجلس الأعلى للغلة العربية برئاسة الدكتور محمد العربي ولد خليفة.

(60) عز الدين مهوبي، القاموس الإعلامي، صحافتنا وتعويم اللغة، يوم دراسي حول، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الأوراسي يوم الاثنين 15 جوان 2002، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004،، ص 29 .

(61) عبد الوهاب غالم : إشكالية التلازم بين اللغة ونهاية فعالية الإشهار في الفضاء الجزائري، دراسة نقدية في تأثيرات الخطاب الجزائري، مجلة فكر ومجتمع، العدد 13، جويلية 2012، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص 140-141.

(62) زينب ياقوت : اللغة العربية المستعملة في التلفزيون الجزائري، الإعلام الرياضي أنموذجا، مجلة فكر ومجتمع، العدد 15، يناير 2013، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص 474

(63) صالح بلعيد : دفاعا عن لغة الإعلام، يوم دراسي حول، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الأوراسي يوم الاثنين 15 جوان 2002، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004، ص ص 113- 114 -115.

(64) فهد سالم خليل الراشد : دور مراكز القياس حول واقع اللغة العربية ومدى تأثرها باللهجات والعاميات، مجلة اللغة العربية، العدد 29، السداسي الثاني، 2012، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص : 109.

(65) قادري حسين : دور وسائل الإعلام في انتشار اللغة العربية في الجزائر، يوم دراسي حول، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الأوراسي يوم الاثنين 15 جوان 2002، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004، ص ص 72 -73.

(66) عثمان سعدي، اللغة والهوية، بين الثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 16.

(67) دلال بحري، دور سائل الإعلام في تحقيق التمنية الثقافية في الدول العربية، مجلة فكر ومجتمع، العدد 22، تشرين الأول 2014، دار طاكسيج كوم، الجزائر، ص 436.